



الدورة الثالثة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٠-٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧

مشروع نظام التنقيب عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة

مذكرة من الأمانة العامة

١ - الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم معلومات أساسية بشأن مشروع نظام التنقيب عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة ("مشروع نظام قشور الكوبالت") الوارد في الوثيقة ISBA/13/LTC/WP.1 الذي سيتم عرضه لتنظر فيه اللجنة القانونية والتقنية خلال الدورة الثالثة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار.

أولا - معلومات أساسية عن مشروع النظام

٢ - يذكر أعضاء اللجنة القانونية والتقنية أن وفد الاتحاد الروسي طلب رسمياً في عام ١٩٩٨ إلى السلطة الدولية لقاع البحار وضع نظام للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في أعماق البحار. وفي ضوء ذلك الطلب، عقدت السلطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ حلقة عمل بشأن حالة وآفاق التنقيب عن المعادن في قاع البحار من غير العقيدات المتعددة الفلزات. وفي وقت لاحق، تم إعداد وثيقة لينظر فيها المجلس في دورته السابعة المعقودة في عام ٢٠٠١ بشأن الاعتبارات المتعلقة بالنظام المقترح (ISBA/7/C/2). وتضمنت تلك الوثيقة ملخص المناقشات التي دارت في حلقة العمل بشأن العناصر التي يمكن أن يتضمنها نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز.



٣ - وبعد مناقشات مستفيضة، قرر المجلس مواصلة النظر في القضايا المرتبطة بصياغة النظام في دورته الثامنة (٢٠٠٢). وفي تلك الأثناء طلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات أساسية إضافية وقرر أن تشرع اللجنة القانونية والتقنية في النظر في هذه المسائل. وبناء على ذلك، تم خلال الدورة الثامنة تنظيم حلقة دراسية ليوم واحد قدم خلالها الخبراء المدعوون عروضاً بشأن حالة وآفاق التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت.

٤ - وفي وقت لاحق، شرعت اللجنة القانونية والتقنية في عملية نظر أولية في الموضوع عن طريق استعراض النهج المقترحة في وثيقة الأمانة العامة (ISBA/7/C/2). وأكدت اللجنة على ضرورة توشي الحذر والمنطق في وضع النظام. ومراعاة للاحتتمالات المرتبطة بالأنشطة الجارية في المنطقة، أكدت اللجنة أن أي خطة للتنقيب والاستكشاف ينبغي أن يُعاد النظر فيها بعد تقديم تقرير أولي. وإذا كان ينبغي تشجيع التنقيب والاستكشاف ومنح شركات التنقيب المحتملة امتيازات على مناطق معينة وإعطاء الأولوية لتقديم طلبات الحصول على عقود الاستكشاف، ينبغي كذلك كفالة استلام السلطة الدولية لقاع البحار البيانات والمعلومات الكافية، لا سيما فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية وحفظها.

٥ - وطلبت اللجنة إلى الأمانة العامة تزويدها بمزيد من المعلومات بشأن المشاكل المرتبطة بالكبريتيدات والقشور قبل انعقاد اجتماعها في عام ٢٠٠٣. ومن المسائل الرئيسية المرتبطة بالنظام والتي حددتها اللجنة بوصفها مسائل تتطلب المزيد من النقاش العمل بنظام رسوم تدريجي بدلاً من نظام للتخلي؛ ومواصلة النظر في نظام الإحداثيات التربيعية للترخيص؛ ومواصلة وضع وتطوير نظام مواز ينطبق على هذه الموارد.

٦ - وخلال الدورة التاسعة المعقودة في عام ٢٠٠٣ اجتمعت اللجنة لمدة أسبوعين. ودُعيت أفرقة عمل غير رسمية إلى الاجتماع للنظر بالتفصيل في الجوانب التقنية للنظام المقترح. ثم أعدت الأمانة العامة مجموعة كاملة من مواد مشروع النظم على أساس النظام المتاح المتعلق بالتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، ولكنها أدمجت المواد النموذجية التي وضعتها الأمانة في ٢٠٠١ مع بعض العناصر التي تولدت من المناقشات التي دارت داخل اللجنة خلال عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣.

٧ - وتناولت اللجنة مشروع النظام هذا في عام ٢٠٠٤ وقدمته إلى المجلس للنظر فيه (ISBA/10/C/WP.1) في الدورة العاشرة. ونظراً لعدم توفر الوقت الكافي تعذر عن المجلس النظر بالتفصيل في مشروع النظام.

٨ - وخلال الدورة الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥، قام المجلس بقراءة أولى لمشروع النظام بالصيغة التي أوصت بها اللجنة (ISBA/10/C/WP.1). وشمل مشروع النظام في ذلك الوقت الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت. ونتيجة لتلك القراءة الأولى، حدد المجلس عددا من القضايا الجوهرية لمواصلة النظر فيها. وفي الوقت نفسه، طلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تعد نصا منقحا لمشروع النظام يتضمن بعض التنقيحات الطفيفة التي تم الاتفاق عليها في الدورة السابقة. وتم تقديم نص ذلك المشروع إلى المجلس بوصفه الوثيقة * ISBA/10/C/WP.1/REV.1.

٩ - وفي الدورة الثانية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٦، استأنف المجلس النظر في مشروع النظام. وكان أيضا معروضا على المجلس مجموعة ورقات معلومات فنية أعدتها الأمانة العامة (ISBA/12/C/2 و ISBA/12/C/3). وتتضمن تلك الأوراق التي كان طلبها المجلس بوجه خاص خلال الدورة الحادية عشرة المزيد من التفسيرات والتوضيحات فيما يتعلق بجوانب معينة من مشروع النظام.

١٠ - وفي الجلسة ١٠٦، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى إحاطة شفوية بشأن المسائل الفنية التي تناولتها الوثيقتان ISBA/12/C/2 و ISBA/12/C/3. وقدمت هذه الإحاطة الأمانة العامة بمساعدة خبراء فنيين. وفضلا عن ذلك، عُرض على المجلس تقرير عن النتائج الأولية لحلقة عمل بشأن الاعتبارات الفنية والاقتصادية المتعلقة بتعدين الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، والتي عقدت قبل الدورة الثانية عشرة مباشرة. وبناء على طلب من المجلس، تم إصدار موجز توصيات حلقة العمل في شكل وثيقة (ISBA/12/C/7)^(١). وقدم أيضا وفد الاتحاد الروسي مشروع اقتراح يتعلق بمشروع النظام (ISBA/12/C/6).

١١ - وعلى إثر مناقشات مستفيضة بشأن الطريقة التي سيتناول بها المجلس المسائل الفنية العالقة فيما يتعلق بمشروع النظام، تم الاتفاق على أن تحاول الأمانة العامة زيادة تنقيح مشروع النظام في ضوء نتائج حلقة العمل الفنية وفي ضوء العروض والمقترحات والمناقشات التي دارت في المجلس خلال الدورة الثانية عشرة.

١٢ - وتم الاتفاق، عند تنقيح المشروع، على إعداد مجموعة مستقلة من مشروع النظام للكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت. وأوصى المجلس عند النظر في مشروع النظام المنقح بأن تعطي اللجنة القانونية والتقنية الأولوية للنظام المتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات، حتى يتمكن المجلس من النظر الموضوعي في النظام المتعلق بالكبريتيدات

(١) سينشر التقرير الكامل بشأن مداولات حلقة العمل في عام ٢٠٠٧.

المتعددة الفلزات في عام ٢٠٠٧. ولتعجيل هذه العملية تم الاتفاق على تعميم مشروع منقح للنظام المتعلق بالكبريتيدات على أعضاء اللجنة القانونية والتقنية المنتهية مدتهم قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^(٢) للتعليق عليه، وبعد ذلك يُقدم مشروع النظام إلى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إتاحة مشروع النظام المنقح للوفود لإتاحة الوقت الكافي لها للنظر في المسائل الفنية قبل انعقاد الدورة الثالثة عشرة بوقت كاف. وستستعرض عندئذ اللجنة القانونية والتقنية المقبلة مشروع النظام المتعلق بالقشور الغنية بالكوبالت وتقدمه إلى المجلس في عام ٢٠٠٨ للنظر فيه.

ثانياً - النظام المتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات

١٣ - ووفقاً لطلب المجلس، أعدت الأمانة مجموعة من مشروع نظام للكبريتيدات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعُمم المشروع على الأعضاء المنتهية مدتهم في اللجنة القانونية والتقنية في الشهر نفسه. وبموجب الطلب المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تلقت الأمانة العامة تعليقات من أعضاء اللجنة. وفي ضوء هذه التعليقات، أعدت الأمانة العامة مذكرة تفسيرية، مرفقة بمشروع النظام المنقح المتعلق بالكبريتيدات، وذلك لينظر فيه المجلس في عام ٢٠٠٧ (ISBA/13/C/WP.1).

ثالثاً - النظام المتعلق بقشور المغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت

١٤ - وفقاً لطلب المجلس أيضاً، أعدت الأمانة مشروع نظام منقح يتعلق بقشور المغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (ISBA/13/LTC/WP.1). ويستند المشروع المنقح إلى الوثيقة ISBA/10/C/WP.1/Rev.1* مشفوعاً بتعديلات فنية تمشياً والتوصيات التي انبثقت عن المناقشات التي دارت خلال حلقة العمل التي عقدتها السلطة الدولية لقاع البحار بشأن الاعتبارات التقنية والاقتصادية المتعلقة بتعدين الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في المنطقة، المعقودة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

١٥ - وشملت التغييرات الموضوعية الرئيسية المدخلة على مشروع النظام المنقح ما يلي:

(أ) طرح صيغة جديدة لتحديد حجم منطقة الاستكشاف في المادة ١٢؛

(ب) تنقيح الجدول الزمني للتخلي في المادة ٢٧؛

(ج) تنقيح الأحكام المتعلقة بمشاركة السلطة في المادتين ١٦ و ١٩.

(٢) تاريخ انتهاء مدة العضوية.

١٦ - فضلا عن ذلك، تم إدخال تعديلات طفيفة ترتبت عن ذلك نتيجة للفصل بين النظام المتعلق بقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت والنظام المتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات.

رابعا - التعليق والإجراء الذي ينبغي أن تتخذه اللجنة القانونية والتقنية

١٧ - يطلب إلى اللجنة أن تضع الصيغة النهائية لمشروع النظام خلال الدورة الثالثة عشرة وأن تقدم توصية إلى المجلس للنظر فيها في عام ٢٠٠٨.

١٨ - وعلى الرغم من أن معظم مشاريع النظم مطابقة للنظام الحالي المتعلق بالعقيدات المتعددة الفلزات، وبالتالي لا ينبغي أن تكون متناقضة، تظل المسألة العالقة الحيوية هي حجم وشكل المنطقة التي ستخصص للاستكشاف ثم للاستغلال في نهاية المطاف. ومن المسائل الهامة الأخرى الأخذ بنظام رسوم تدريجي، وكيفية كفالة مشاركة السلطة الدولية لقاع البحار. وتم مناقشة هذه المسائل بصورة مستفيضة داخل اللجنة، وفي حلقات عمل الخبراء وداخل المجلس وخلال الدورات الثلاث الماضية. واستفادت اللجنة والمجلس من المشورة التقنية للخبراء بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بحجم المنطقة ففي حين يبدو نظام القطع مناسباً، فإن اختلاف الآراء يتعلق أساساً بطريقة تحديد القطاع وحجم المنطقة ككل، التي ستخصص لكل متعاقد.

١٩ - وستتاح المزيد من المعلومات الفنية لمساعدة اللجنة في مداولاتها خلال الدورة.